A/C.2/35/L.50
3 November 1980
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

اللجنة الثانية

البند ٦١ (ج) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : التجارة والتنمية

فنزويلا : مشروع قرار*

النزعة الحمائية والتكيف الهيكلي

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قراراتها ٣٢٠١ (د-٦) و ٣٢٠٢ (د-٦) المؤرخين في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ والمنضمين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، والقرار ٣٢٨١ (د-٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، والقرار ٣٣٦٢ (د-٧) المؤرخ في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، والقرار ١٦٣/٣١ المؤرخ في ٢١ ايلول/سبتمبر ١٩٧٦ ، والقرار ١٩٦/٣٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ،

وان تؤكد القرارات المتصلة بهذا الموضوع التي اتخذها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، وخاصة القرار ٩٦ (د-٤) المؤرخ في ٣١ ايار/مايو ١٩٧٦ ، المعنون " مجموعة من التدابير المترابطة والمؤيدة بصورة متبادلة من أجل توسيع صادرات البلدان النامية من السلع المصنعة وشبه المصنعة وتنويعه " ،

وان تشير أيضا الى القرار ١٣١ (د-٥) الذي اتخذته مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ والمعنون " النزعة الحمائية والتكيف الهيكلي " ،

وان تسلّم بأنه ينبغي ان تقوم التجارة الدولية بدور جوهري في النمو الاقتصادي والتنمية ، ولا سيما في البلدان النامية ، وأن التوسع في التجارة الدولية على اساس منصف ينبغي ان يعود بالفائدة على جميع البلدان ،

وان تلاحظ مع القلق زيادة الاعانات التي تخصص ، في كثير من البلدان المتقدمة ، للمنتجات

* يقدم وفد فنزويلا مشروع القرار هذا باسم الدول الأعضاء في الامم المتحدة التي هي

أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين .
80-27169

التي تنقصها الكفاءة والتي هي أقل قدرة على المنافسة على الصعيد الدولي ، وهي ذات أهمية تصديرية خاصة للبلدان النامية ،

وان تلاحظ أيضا أن زيادة الاعانات المحلية المخصصة للمنتجات الزراعية في البلدان المتقدمة النمو ، وهي مسألة لم يتم التفاوض عليها بالقدر الكافي في إطار المفاوضات التجارية المتقدمة الأطراف ، تعرقل سير التجارة الدولية وتؤثر تأثيرا خطيرا على إنتاج البلدان النامية وصادراتها ،

وان تسلم أيضا بأن قيام اقتصاد عالمي صحيح يتطلب ، في جملة أمور ، وضع سياسات وتدابير طويلة الأجل للتكيف الهيكلي الصناعي لتيسير زيادة نقل القدرات الصناعية من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية ، من أجل تحقيق تقسيم دولي عادل وفعال للعمل ، فضلا عن تشجيع تحقيق زيادة كبيرة في حصة البلدان النامية من الانتاج الصناعي العالمي وبين صادرات المصنوعات وشبه المصنوعات ، في ضوء الأهداف المحددة في اعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية والتعاون في المجال الصناعي (١) ،

وان تلاحظ القلق العميق الذي تشعر به جميع البلدان ازاء اشتداد الضغوط الحمائية ، لا سيما قلق البلدان النامية من العواقب الخطيرة التي قد تتعرض لها صادراتها لزيادة تدابير الحماية التي اتخذتها البلدان المتقدمة النمو في السنوات الأخيرة وخاصة في القطاعات التي رجحت فيها كفة المزايا النسبية لصالح البلدان النامية وفتحت آفاقا هامة لنمو اقتصاداتها ،

وان تسلم كذلك بأن المشاكل الاقتصادية الحالية التي تواجهها البلدان المتقدمة انتمو لا يمكن أن تحل عن طريق تدابير الحماية المقنعة أو العلنية ، وأن التدابير المقيدة للتجارة يمكن أن تفجر سلسلة من ردود الفعل تنطوي على سلسلة تدابير متطاولة يتخذها عدد متزايد من البلدان ،

وان تلاحظ أيضا مع القلق العميق أن هذه التدابير ، بتأخيرها عملية التفسير الهيكلي الضروري في البلدان المتقدمة النمو ، وبحددها ، نتيجة لذلك ، من امكانية وصول صادرات البلدان النامية الزراعية والمصنعة وشبه المصنعة الى الأسواق ، تعود بآثار ضارة على اقتصادات البلدان النامية ،

وان تدرك أن زيادة تدابير الحماية قد أدت ، في جملة أمور ، إلى تفاقم التضخم في البلدان المتقدمة النمو ، الذي ينقل بدوره إلى البلدان النامية ،

وان تؤكد أهمية التكيف الهيكلي للقضاء على النزعة الحمائية ولتشجيع زيادة حجم التجارة الدولية ، مع مراعاة مصالح البلدان النامية وبهدف تحقيق أهدافها الانمائية في موعد مبكر ،

(١) انظر تقرير المؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (ID/CONF. 3/31 ، الفصل الرابع) ، الذي أحيل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومذكورة في المرفق من الأمانة العامة (E/5696) .

- ١ - تحت البلدان المتقدمة النمو على تنفيذ أحكام التجميد التي قبلتها تنفيذًا كاملاً وأن لنظم بها التزاماً صارماً ، بأن تمتنع عن وضع حواجز جديدة تعريفية وغير تعريفية تمس صادرات البلدان النامية ، وأن تخفض الزيادات التعريفية تخفيضاً كبيراً بحيث توفر وسيلة محسنة لوصول صادرات البلدان لنامية من المصنوعات وشبه المصنوعات والمنتجات الأولية المجهزة ؛
- ٢ - تطلب إلى البلدان المتقدمة النمو أن تزيل فوراً الحواجز التعريفية وغير التعريفية الموجودة لديها ، وخاصة القيود الكمية وغيرها من التدابير التي لها أثر مكافئ لذلك على صادرات لبلدان النامية ؛
- ٣ - توافق على أن التكيف الهيكلي ينبغي أن يكون عملية دائمة وشاملة ، ويتمين على-مجتمع الدولي ، وخاصة البلدان المتقدمة النمو ، أن تيسرها عن طريق بذل جهود واعية بهدف ضمان لتعجيل بالنمو الشامل للبلدان النامية واستمراره ، بما في ذلك تنمية وتنويع اقتصاداتها ، وتحقيق تقسيم دولي فعال للعمل ينطوي على التخصص في صناعات معينة وفي فروع معينة ، من الصناعة واحدة ، مما يمكن البلدان النامية من زيادة حصتها من التجارة العالمية في السلع المجهزة ومن لصناعة التحويلية ؛
- ٤ - تطلب إلى البلدان المتقدمة النمو أن تنفذ سياسات طويلة الأجل للتكيف الهيكلي الصناعي بهدف تيسير إقامة تقسيم دولي منصف وفعال للعمل ؛
- ٥ - تأسف لكون مجلس التجارة والتنمية ، في دورته الحادية والعشرين ، لم يتمكن من احراز أي تقدم في اجراءات متابعة الفقرة ٢ من الفرع ألف من قرار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ١٣١ (٥ - ٥) وقرار المجلس ٢١٧ (٥ - ٥) المؤرخ في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٠ بشأن مسائل النزعة الحمائية والتكيف الهيكلي ، وتحت جميع البلدان ، وخاصة البلدان المتقدمة النمو ، على ابداء الارادة السياسية اللازمة لتحقيق تنفيذ ذلكا القرارين ؛
- ٦ - تطلب إلى البلدان الأعضاء في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية أن تضطلع باستعراضات قطاعية في إطار الاستعراض السنوي المشار اليه في القرار ١٣١ (٥ - ٥) بهدف تنفيذ الفقرة ٣ من الفرع ألف من ذلك القرار تنفيذاً فعالاً وكاملاً ، وتدعو مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الى ان يصوغ توصيات عامة على أساس تلك الاستعراضات ، تأخذها الحكومات الوطنية في الاعتبار لدى تنفيذها للفقرة ٣ من الفرع ألف من ذلك القرار ؛
- ٧ - ترجو من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يحرص باستمرار التطورات التي تنطوي على قيود تجارية تمس صادرات البلدان النامية ، وذلك بهدف دراسة وصياغة توصيات مناسبة ، وأن يكفل أن يتناول هذا الاستعراض الشامل مراقبة تطور القدرة الصناعية في البلدان المتقدمة النامية بهدف التوصلية للتدابير اللازمة الرامية الى تحقيق زيادة الصادرات الصناعية في تلك البلدان .